تقرير

مؤشرات التفكك في الكيان المؤقت

W.A.R.C
West Asia Research Center

تاريخ الإصدار: 20 شباط/ فبراير 2023

تقرير

مؤشرات التفكك في الكيان المؤقت

18-2-2023

W.A.R.C
West Asia Research Center

الفهرس

المقدمة	4
أولًا: مؤشرات التفكك	
- صعود التطرف الديني	5
- التهديد الديمغرافي	5
- دول اليهود لم تعمّر أكثر من ثمانية عقود	5
- غياب جيل التأسيس وانتشار الفساد	6
- الانقسام والتفكك الداخلي	6
- ضعف الجيش	7
- الحرب الأهلية	7
- الإصلاحات القضائية	8
- حرب متعددة الجبهات	9
- سياسات الحكومة المتطرفة تجاه الضفة الغربية	9
- تقويض العناصر الأساسية لـ"الدولة اليهودية"	9
- ارتفاع في معدلات الهجرة المعاكسة	10
- الأزمات الاقتصادية	10
- ارتفاع وتيرة العمليات المقاومة في الضفة الغربية والقدس	11
- اهتزاز ثقة الإسرائيليين بمؤسسات الدولة	11
- الصراعات الثقافية في المجتمع الإسرائيلي	12
ثانيًا: أخبار وتصريحات مسؤولي الكيان المؤقت حول التفكك والانقسام الداخلي	
- فيما يتعلق بالجيش والشرطة	12
- فيما يتعلق بالإصلاحات القضائية	13
- فيما يتعلّق بالانقسام	14
الخاتمة	15

المقدمة:

إن ازدياد التطرف في المجتمعات هو من المؤشرات الدالة على قرب الانهيار، لما يولّده من انتشار للفساد والنزاعات والحماقات والجنون والجرائم، والدخول في دوامة لا تنتهي إلا بكوارث على المستوى المجتمعي، بالإضافة إلى أنه يولّد تشرذمًا مجتمعيًا وسياسيًا. هذا هو الحال الذي سيؤول إليه الكيان المؤقت، الذي منذ انتخاب الحكومة الجديدة دخل في أزمة داخلية وجولة من الاتهامات المتبادلة بين الأقطاب السياسية كافة لا سيما الانقسام إلى معسكرين: مع نتنياهو، وضد نتنياهو. وذلك بناءً على الاعتراض الذي بدأ يتفاقم على تركيبة هذه الحكومة والتي تحوي أكثر الشخصيات اليهودية تطرّفًا أبرزهم: بن غفير وسموتريتش، كما حملة الإصلاحات القضائية التي رسمها ليفين والتي تضع السلطة القضائية في الكيان المؤقت على شفا الانهيار.

وكان الكيان المؤقت، منذ قيامه، يعمد إلى تصدير نفسه كنموذج موحّد ومتماسك بمختلف مكوناته، قائم على الادعاء بأنه كيان ديمقراطي يتمتع بالحرية والتفوق التكنولوجي. إلا أنه بات يمثّل اليوم الكيان الأكثر تطرفًا والأكثر فاشية وعنصرية، نظرًا للقوانين التي يسعى الائتلاف لفرضها والتي من شأنها أن تنعكس سلبًا على الداخلين الإسرائيلي والفلسطيني. ووصول هكذا تشكيلة إلى الحكم، إنما هو دليل على تفشي التطرف ووصوله إلى قلب المجتمع الإسرائيلي ودليل على ارتفاع معدل التدين داخله ما من شأنه أن يمثّل نقطة الانزلاق نحو تفكك هذا الكيان.

كما تشهد الساحة الداخلية في الكيان المؤقت مجموعة من التخبطات التي تعكس مدى التشتت الذي يعاني منه الواقع السياسي والاجتماعي الإسرائيلي. وذلك بناءً على مجموعة التعيينات التي فرضها بنيامين نتنياهو لا سيما تلك المتعلقة بتعيين بن غفير وزيرًا للأمن القومي بصلاحيات واسعة تشمل قسم إنفاذ القانون العقاري وقسم شرطة حدود الضفة المحتلة، الأمر الذي من شأنه تنفيذ المزيد من سياسة القضم والضم والاستيطان والمزيد من سفك الدماء عبر إطلاق يد القوات الأمنية في القتل والعدوان ما سيرفع بشدة مستوى العنف. كما وسموتريتش الذي يسعى من خلال عقليته إلى توسيع المستوطنات اليهودية بشكل كبير على الأراضي المحتلة وطرد السكان العرب. وبالتالي، شكّل وصول المتطرفين إلى سدّة الحكم إنذارًا بمستقبل سيء، يمكن أن يؤدي إلى تمهيد الطريق لبداية الانهيار.

كثيرة هي المؤشرات الدّالة على قرب التدهور في الكيان المؤقت، وتشمل عناوين عدّة تتعلق بالداخل الإسرائيلي سواء على مستوى الانقسام الداخلي، كما التملص من الجيش، وازدياد وتيرة الهجرة المعاكسة وحرب التصريحات بين القوى الامنية والسياسية وغيرها من العناوين التي سيتم الإشارة لها في هذا الملف.

أولًا: مؤشرات التفكك

تواجه حكومة نتنياهو تحدّيات عدّة تساهم في زعزعة أمن واستقرار الكيان كما واستمراريته، وذلك بناءً على مجموعة من التطورات التي يمكن أن تعجّل عملية الإنزلاق، وتؤدي للتفكك. وضمن هذا السياق، هناك مجموعة من المؤشرات التي تنبئ بخطورة الوضع داخل الكيان المؤقت أبرزها:

- **صعود التطرف الديني:**

يأخذ التطرف اليميني منذ عقود من الزمن، المسار التصاعدي المستمر، والذي تكرّس في حكومة نتنياهو الأخيرة، حيث وصل بقوة إلى سدّة الحكم، وعمد فورًا على رسم السياسات واتخاذ القرارات والخطوات الأكثر جرأة ووضوحًا لتحويل الكيان المؤقت الذي يدّعي "الديمقراطية" إلى دولة دينية يمينية متطرفة، أي دولة ثيوقراطية، مع إلزام المدارس العلمانية للاحتلال بتعميق تدريس "التاريخ والتراث اليهودي". ما يضع الكيان الغاصب أمام مجموعة من التهديدات والأزمات سواء، أزمات داخلية أو أزمات على المستوى الدولي، الأمر الذي سيدفع نحو زعزعة علاقته بحلفائه لا سيمّا الحليف الاول والأساسي، الولايات المتحدة الأميركية، وسيكون له انعكاس سلبي على مستوى الدعم بمختلف أشكاله، كما وسيظهر الصورة الحقيقة لهذا الكيان الذي حرص لسنوات عدة على أن يبرز بصورة ديمقراطية، ما سيؤثر على وجوده وحضوره الدولي. فمع نجاح ممثلي الكهانية في الحصول على صلاحيات واسعة، سيتمكن هؤلاء من إحكام قبضتهم على مفاصل "الدولة" واتخاذ القرارات الحساسة والحاسمة في الكيان، والسعي نحو تحقيق طموحاتهم بدولة من النيل إلى الفرات وحكم الهالاخاه، هذا ما سيزعزع الاستقرار الذي يعيشه الكيان نظرًا لأن هؤلاء لا يعترفون بالقوانين الموجودة، والتي يرونها علمانية وتتنافى مع أوامر التوراة. وبالتالي، سيتكرس المزيد من التطرف والانحطاط والعقلية الفاشية التي سيكون لها دور أساسي في تدهور الكيان وتفككه.

- **التهديد الديمغرافي:**

في ظل تقارير تظهر أن عدد الفلسطينيين في تزايد مستمر، والذي يكاد يساوي عدد الإسرائيليين، الأمر الذي سيشكّل تهديدًا ديمغرافيًا وتهديدًا للهيمنة الإسرائيلية اليهودية على التركيبة السكانية، والسلطة السياسية، والأرض. ينظر الإسرائيليون بقلق إلى التفوق الديمغرافي الفلسطيني في المنطقة في ظل غياب حل سياسي. فلا تنظر مراكز الأبحاث الإسرائيلية إلى الصراع الديمغرافي بين العرب واليهود في المنطقة ما بين البحر والنهر نظرة سطحية، لما يشكله التحدي الديموغرافي السياسي من أهمية لدى الكيان ومن انعكاسات على قرارات الحكومة، كونه ينعكس سلبًا على المشروع الصهيوني، القائم على جعل فلسطين، قاعدة آمنة عبر تهويدها بصورة كاملة أرضًا وشعبًا، إذ أن أمن الكيان المؤقت القومي الاستراتيجي، يتطلب نجاحه في عملية التهويد، تغييب السكان الأصليين وإحلال مستوطنين يهود مكانهم بكثافة كبيرة، على قاعدة "الأغلبية اليهودية في أرض إسرائيل".

- **دول اليهود لم تعمّر أكثر من ثمانية عقود:**

بحسب التاريخ اليهودي، لم تُعمّر لليهود دولة اكثر من 80 سنة، إذ تعتبر الدولة العبرية الصهيونية الحالية هي الثالثة، وهي على و شك دخولها العقد الثامن، مع ما يتخللها من مشاكل وأزمات. ووفق المعتقدات اليهودية، فقد قامت مملكتهم الأولى، "مملكة داوود"، بين عامي 586-516 قبل الميلاد، أما حقبة الحشمونائيم فاستغرقت بين عامي 140-37 قبل الميلاد، وبالتالي فإن تجاوز إسرائيل للعقد الثامن يبدو مخالفًا لما درجت عليه سنن التاريخ اليهودي. وبالتالي، تشكّل لعنة "العقد الثامن"، سببًا لاستشعار اليهود قرب الهزيمة والزوال، خاصة في ظل، الصراعات الداخلية واحتدام الصراع مع "الأعداء" على أكثر من جبهة.

وفي هذا الإطار، يقول إيهود باراك، الذي شـغل سـابقًا منصـب وزير الأمن ورئيس الوزراء الإسرائيلي، أن "العقد الثامن بشّر في الحالتين ببداية تفكك السيادة. في العقد الثامن من وجودها انقسمت مملكة سلالة داود وسليمان إلى يهودا وإسرائيل. وفي العقد الثامن لمملكة الحشـمونائيم، نشـأ اسـتقطاب داخلي، وممثلو الأجنحة حجّوا إلى بومبيوس في سـوريا، وطلبوا تفكيك مملكة الحشـمونائيم وأصـبح جناحهم تابعًا لروما حتى خراب الهيكل الثاني." ويتابع "المشرـوع الصـهيوني هو المحاولة الثالثة في التاريخ.. ووصـلنا إلى العقد الثامن ونحن كمن اسـتحوذ عليهم الهوس، بتجاهل صـارخ لتحذيرات التلمود، نعجل النهاية، وننغمس في كراهية مجانية." أمّا الكاتب الصـحفي آري شافيت، فقد أشار إلى ان الإسرائيليين أصبحوا "العدو الأكبر لأنفسهم في العقد الثامن من استقلال الدولة العبرية، ويمكن مواجهة التحديات الأمنية، لكن تفكك الهوية لا يمكن التغلب عليه."

- **غياب جيل التأسيس وانتشار الفساد:**

يسيطر مستقبل قاتم ومظلم على الكيان المؤقت منذ حوالي العقدين من الزمن، خاصة مع دخول آرييل شارون، في غيبوبته الأخيرة، أواخر العام 2005، وسرعان ما تبعه شـمعون بيريز، الذي توفي في العام 2016، ومن حينها بدأ الحديث الإسرائيلي عن نهاية عهد المؤسسين الأوائل؛ أمثال: ديفيد بن غوريون وموشيه ديان وغولدا مائير وإسحاق رابين وشمعون بيريز وإسحاق شامير، ممن وضعوا مصالح الدولة أولوية متقدمة. ليأتي بعدهم الجيل الثاني ممن جعل من بقائه في السـلطة أولوية حصرـية، ولو كانت على حسـاب الدولة، وفي عهدهم انتشرـ الفسـاد والرشـاوى والمحسوبية، أمثال إيهود باراك وإيهود أولمرت وبنيامين نتنياهو وأفيغدور ليبرمان ونفتالي بينيت.

- **الانقسام والتفكك الداخلي:**

مع تشكيل حكومة نتنياهو، ظهرت التصدعات الداخلية في الكيان المؤقت، وبرزت على العلن الصراعات الداخلية بين تيارات الكيان اليهودية المتباينة وكذلك صراعها على الثقافة والهوية المسـتقبلية للدولة العبرية، الأمر الذي بدأ ينذر بقرب التفكك.

وبرز الانقسام بين معسكرين: مع نتنياهو وضد نتنياهو، هذا الانقسام الذي ينذر بسيناريو الانهيار، الذي أصبح قريبًا. فالصراع السياسي بين المعسكرين سيتعدى أيضًا إلى تعميق الشرخ القائم في المجتمع الإسرائيلي، وقد تؤدي الانقسامات الحالية إلى حالة من الفوضى السياسية وانعدام الاستقرار. ومجددًا العودة إلى مربع النزاع حول حسم الطابع الهوياتي للكيان بين التيار العلماني والتيار الديني؛ الأول الذي يسعى للحفاظ على ما بناه أسلافه المؤسسون، والآخر المستميت لتطبيق رؤيته المقدسة لقيام "دولة الهلاخاه".

وعليه، يصبح الصراع على هوية هذا الكيان، بين هوية يهودية بالمفهوم القومي العلماني أو يهودية بالمفهوم الديني التوراتي، والأيام المقبلة قد تحمل احتجاجات وقد تولّد عنف ما بين مجموعة نتنياهو وما بين الفئات الأخرى التي ترفض هيمنة المتطرفين على مفاصل الحكم في مستويات الكيان. وبدأ ذلك بالظهور إلى العلن من خلال المظاهرات التي امتلات بها الشوارع الإسرائيلية والتي سادتها التوترات والمشاكل بين معارضي الحكومة والمستوطنين، ما ينذر بواقع مسـتقبلي صـعب ينتظره المجتمع الإسرائيلي. وكان تامير باردو، الرئيس السـابق لجهاز الموسـاد، قد اكذد في محاضرة بكلية "نتانيا" العام الماضي، أنه "بينما كثر الحديث عن التهديدات الكبيرة التي تحوم فوق إسرائيل، فإن التهديد الأكبر يتمثل بنا نحن الإسرائيليين، بظهور آلية تدمير الذات التي جرى إتقانها في السـنوات الأخيرة، تمامًا مثل أيام تدمير الهيكل الثاني، مما يستدعي منّا وقف هذا المسار الكارثي قبل نقطة عدم العودة، لأن إسرائيل تنهار ذاتيًا. صحيح أنها غنية وميسورة، لكنها ممزقة ونازفة، والمخاطر لا تنقضي، وبعد قليل ستعمل آلية الإبادة الذاتية المتمثلة في الكراهية المتبادلة".

- **ضعف الجيش:**

تشير الأرقام إلى أعداد كبيرة وغير مسبوقة من حالات التهرّب من الخدمة في الجيش وارتفاع حالات الانتحار ورفض التجنيد ولجوء العديد من الضـــباط والجنود لاختيار الحياة المدنية، فضـــلاً عن انكشـــاف عمليات سرقة متكرّرة لمخازن تابعة للجيش.

ومع تشكيل الحكومة الجديد، ظهرت جهات تمتلك القوة والسلاح خارج إطار الجيش مثل العصابات والميليشيات التي يريد تشكيلها بن غفير "الحرس الوطني" وإضافة حرس الحدود العامل في الضفة الغربية لصلاحيته، فلا يعود الجيش هو الوحيد الذي يمتلك القوة العسـكرية في الكيان، وتصـبح القوة العسـكرية خاضـعة لمرجعية سـياسـية حزبية الامر الذي يشكّل خطرًا على صورة الجيش وتركيبته، ويعزّز التفكك والصدام الداخلي. وبرز ذلك في تصريح لرئيس الأركان السابق موشيه يعلون الذي قال أن "جزء من قوات الشرطة الإسرائيلية سيبقى خاضعًا لوزير الأمن الداخلي (بن غفير)، وكيف يمكن لشـــخص لم يخدم في الجيش الإسرائيلي أن يوافق على عمل عســـكري ما وهذا مقلق"، مضيفاً "أنّ النظام الأمني في إسرائيل لن يكون مستقرًا في ظل الحكومة الناشئة واتفاقيات الائتلاف". وهذا الأمر من شـــأنه أن يعزّز ضـــعف الجيش الإسرائيلي في ظل عدم التماســـك ووحدة القرار، أمام تهديدات المقاومة الفلسطينية وقوى المحور.

وكان لابيد قد اتهم نتنياهو بأنه باع الجيش للحريديم، بعد أن ســـحب اليمين المتطرف من رئيس أركان الجيش صـلاحيات تعيين قادة الجيش والمناصـب فيه، وصرّح بأنه "لا يمكن لأي حزب سـياسي تعيين وزيرًا ليس لديه خبرة عسكرية في شؤون الجيش الإسرائيلي، وهذا يعتبر تسييس خطير للجيش".

بالإضافة إلى أن الجنرال يتسحاق بريك، المفوض السابق لشكاوى الجنود، وقائد الكليات العسكرية، أكّد في وقت سابق، في مقال له عن أبرز مشاكل الجيش، أنه "رغم تجهيزاته العسكرية المتراكمة، واستعداداته التي لا تتوقف تحضـــيرًا لخوض مواجهات قتالية على أكثر من جبهة، لكن كارثة تنتظره، في ضـــوء تراجع ثقة الجمهور بقدراته العملياتية، وتدني مستوى رأس ماله البشري، وعدم قدرة التكنولوجيا العسكرية على تعويض التقهقر في الإمكانيات القتالية لجنوده، مما ساعد على نشر حالة الإحباط الآخذة في الانتشار والتوسع داخل أروقة الجيش، بالتزامن مع التهديدات التي تواجه إسرائيل".

- **الحرب الأهلية**

تعود بدايات استخدام هذه المفردة، بهذا الشكل إلى مرحلة اغتيال رئيس الوزراء الراحل، إسحق رابين، في تشرين الثاني 1995، على يد ناشـــط يميني، ومنذ ذلك الوقت لم تعش أية حكومة إسرائيلية فترتها القانونية المحددة بأربع سنوات.

و لعل من أهم الأسباب التي أدّت للانقسام الداخلي الذي أوصل الحياة السياسية الإسرائيلية إلى التأزم والانسداد هو عدم قدرة أيّ من الحكومات المتعاقبة منذ ربع قرن من الزمن على إيجاد حالة من الانســـجام بين مختلف مكوناتها، فضلًا عن رؤية توحدها، فقد زاد عدد الأحزاب المؤتلفة في كل حكومة، بعد أن اقتصرت حكومات العقود الأربعة الأولى على عدد محدود من أحزاب الائتلاف، لكن الســـنوات الأخيرة شـــهدت تكاثرًا لأحزاب الائتلافات الحكومية ممن اختلفت توجهاتها وأيديولوجياتها، ولم تصـمد أي منها أربع سـنوات كاملة. وكانت ذروة الأزمة في العام 2019، حيث شـــهد الكيان أربع جولات انتخابية مبكرة. ما يُظهر حجم التشـــظي الذي يعاني منه المجتمع السياسي الإسرائيلي؛ في ظل الانقسام بين مختلف مكوناته بالإضافة إلى الانقسام حول علاقة الدين بالدولة. وعليه،

زاد في الفترة الأخيرة، مع فوز نتيناهو وحلفائه بالانتخابات، اســـتخدام مصـــطلح "الحرب الأهلية" من قبل كبار المسؤولين كتعبير عن الأزمة الداخلية التي يعانيها المجتمع الاسرائيلي لا سيما بعد وصول الشخصيات الاكثر تطرفًا إلى الحكم.

- **الإصلاحات القضائية**

تقضي الخطة التي أعلن عنها وزير القضاء ياريف ليفين، إلى تقويض المحكمة العليا والالتفاف على قراراتها والحد من صلاحيات السلطة القضائية، مقابل تعزيز مكانة وصلاحيات السلطتين التنفيذية والتشريعية (الحكومة والكنيست)، من خلال أربع نقاط:

1- شرط التجاوز:

سيتمكن الكنيست من إبطال قرارات المحكمة العليا بأغلبية بسيطة تبلغ 61 صوتًا من أصل 120 مقعدًا في الكنيست. حاليًا، يمكن للمحكمة العليا إلغاء أي قانون تجده غير دستوري. مع هذا التغيير، يمكن للكنيست نقض هذا القرار وتمرير القانون بأغلبية صغيرة .

2- اختبار المعقولية:

لن تتمكن المحكمة العليا بعد الآن من الحكم على تشريعات الكنيست أو التعيينات أو القرارات الحكومية الأخرى على أساس "المعقولية".

3- تعيين القضاة:

ستغير الإصلاحات أيضًا كيفية اختيار قضاة المحكمة العليا وتعطي التحالف الحاكم سيطرة فعالة على تعيينهم. حاليًا، يتم اختيار القضاة من قبل لجنة من تسعة أعضاء: ثلاثة قضاة في المحكمة العليا (بما في ذلك رئيس المحكمة العليا)، وممثلان عن نقابة المحامين في إسرائيل، وأربعة أعضاء منتخبين (وزيران وعضوان في الكنيست). وبموجب الإصلاحات، سيتم استبدال الممثلين من نقابة المحامين في إسرائيل "بممثلين عامين" يختارهما وزير العدل. وهذا من شأنه أن يمنح الحكومة الحالية أغلبية الأصوات في اختيار القضاة.

4- المستشارون القانونيون:

وتتضمن الخطة أيضًا تغيير القانون حتى يتمكن وزراء الحكومة من تعيين مستشاريهم القانونيين، وهو أمر ليس في نطاق سلطتهم اليوم. سيفقد المستشارون القانونيون أيضًا القدرة على اتخاذ قرارات ملزمة، وسيكونون قادرين فقط على إصدار المشورة.

هذه الإصلاحات من شأنها أن تقود الكيان نحو الصدام الداخلي الإسرائيلي – الإسرائيلي، نتيجة استهداف القضاء كما وتهديده للأمن الاستثماري ما يدفع الشركات الكبرى لسحب أموالها من الكيان المؤقت نتيجة تدهور في بيئة الاستثمار مما يثقل على العملة الإسرائيلية ويضر بشركات الهايتك، التي سمحت لموظفيها المشاركة في الإضرابات والتي حذّرت من أن أي مسّ بالجهاز القضائي في إسرائيل سيضعف ثقة المستثمرين الأجانب بإسرائيل وبجهازها القضائي، ما قد يهدد قطاع الهايتك الإسرائيلي، الذي بات يشكل أحد أبرز محركات الاقتصاد الإسرائيلي وصادراته، بما فيها الصادرات الأمنية المرتبطة بالسايبر.

وقد تسببت خطط تعزيز السيطرة السياسية على تعيينات القضاة، بما في ذلك قضاة المحكمة العليا، مع إضعاف قدرة تلك الهيئة على إلغاء التشريعات أو إصدار حكم ضد الحكومة، في خروج عشرات الآلاف من الإسرائيليين إلى الشوارع في احتجاجات على مستوى البلاد، مما أدى إلى توسيع الانقسامات السياسية العميقة بالفعل داخل المجتمع الإسرائيلي.

- **حرب متعددة الجبهات:**

في حال اندلاع حربٍ مع الكيان المؤقت، ستسقط آلاف الصواريخ على هذا الكيان من قبل حزب الله وإيران والفصائل الفلسطينيّة كما اليمنية. فبحسب أودي ديكل، الباحث في مركز INSS، الذي حذّر من أن الجبهة الداخلية ستُهَاجَم في الحرب المقبلة بآلاف الصواريخ، بينها عشرات الصواريخ الدقيقة، وبطائرات مُسيّرة هجومية من عدة جبهات بشكل متوازٍ: لبنان، سوريا، غرب العراق، ومن الممكن أيضًا غزة. وعليه، ستكون حرب الشمال مختلفة وأصعب من سابقاتها، ما يعرّض العدو لمخاطر أمنية كبرى تهزّ كيانه، وتزعزع وجوده.

وكان البروفيسور يحزقيئيل درور، عضو لجنة "فينوغراد" للتحقيق في حرب لبنان الثانية، والمستشار السابق بوزارة الدفاع، الذي نشر في 2009 كتابًا بعنوان "التوجهات الأمنية والسياسية لإسرائيل"، وتحدث عن السيناريوهات السيئة المتوقَّعة للكيان المؤقت والمخاطر المحيطة به، وطرح علامات استفهام حول مستقبل الدولة. فمن المخاطر الخارجية التي افترض "درور" وقوعها نشوب حرب مدمرة مع حزب الله، وتنفيذ هجمات صاروخية متعددة المصادر في آن واحد باتجاه الكيان، وتعرضه لهجمات كيميائية وبيولوجية، ونشوء ميليشيات مسلحة قوية تهدده، وتعرضه لهجمة معلوماتية ضارية تشوِّش أنظمته المعلوماتية، وتنامي دعوات إقامة "دولة واحدة لشعبين" بسبب فشل المفاوضات مع الفلسطينيين، وتغيير الولايات المتحدة لسياستها الخارجية، وتخفيف تدخلها في الشرق الأوسط، وتقليل دعمها لإسرائيل، ورحيل جيشها عن المنطقة.

- **سياسات الحكومة المتطرفة تجاه الضفة الغربية**

تشكل خطوات الضمّ الأحادي للضفة الغربية، والرفض المستمر لمبادرات السلام الدولية، أو الخطوات التشريعية التي تؤدي إلى تفكك هوية "الدولة الديمقراطية"، وإبعادها عن حلفائها في الغرب؛ يمكن أن يزيد من احتمالية تعرّض الكيان إلى تغييرٍ شديدٍ في موقف الولايات المتحدة تجاهه ما يمكن أن يضرّ بمكانته الدولية، الأمر الذي سينعكس سلبًا على قوته وبقائه.

- **تقويض العناصر الأساسية لـ"الدولة اليهودية"**

وفقا للدراسات الإسرائيلية، فإن للعمليات الداخلية في الكيان، تشكّل تهديدًا وجوديًا على هوية الدولة. تتمثل تلك العمليات في:

1- تعزيز الديانات المعادية لليبرالية والقوى القومية؛
2- غياب الالتزام باحترام حقوق الإنسان؛
3- تفضيل المصلحة الذاتية على القيم "الديمقراطية"؛
4- تقليص موقف منظمات المجتمع المدني؛
5- صمت قيادة الدولة في مواجهة مظاهر العنصرية والقومية؛
6- الدعم الصريح للتعبير عن العنصرية؛
7- تقوية القوى القومية في الساحة الدولية.

وبالتالي، سـيؤدي تغيير طابع الدولة، على المسـتوى الإثني أو الأيديولوجي إلى اندلاع التمرد المدني وهجرة الأدمغة، بالإضافة إلى إبعاد المستثمرين والسياح ما سيولّد أضرارًا اقتصادية جسيمة في الكيان. علاوة على ذلك، فإنّ هذه الاتجاهات، إذا ما تحققت، من المحتمل أن تلحق الضرر بمكانة الكيان الدولية في الغرب وتُعمّق الخلاف بينها وبين الشتات اليهودي.

- **ارتفاع في معدلات الهجرة المعاكسة:**

يواجه الكيان المؤقت مشكلة مزدوجة:

1- زيادة في نِسَب المهاجرين من غير اليهود أو اليهود غير الحقيقيين.
2- تفاقم ظاهرة هجرة اليهود من الأراضي المحتلة.

فتدفق اليهود أمرًا حيويًا لبقاء دولتهم وتعزيز قوتها الديموغرافية والاقتصادية والعسكرية. إلا أن هناك أسباب عدة دفعت لارتفاع الهجرة اليهودية من الداخل الاسرائيلي في السنوات الاخيرة:

1- الأوضاع الأمنية المتدهورة،
2- تدهور الوضع الاقتصادي،
3- عدم المساواة وخيبة الأمل بسبب تعثُّر التسوية مع الفلسطينيين،
4- تصاعد عمليات المقاومة الفلسطينية.

ويسعى رجل الأعمال الأميركي الإسرائيلي مردخاي كاهانا، أحد مؤسسي حركة "لنغادر البلاد معا" التي تخطط لنقل آلاف اليهود الإسرائيليين إلى الولايات المتحدة، لإخراج اليهود من الكيان بعد تشكيل حكومة نتنياهو الأخيرة، الأمر الذي أثار مخاوف لدى القيادة الإسرائيلية، نظرًا لما تسبّبه الهجرة المعاكسة من:

1- تهديد ديموغرافي من أعداد الفلسطينيين المتزايدة.
2- تقلص أعداد اليهود الملتحقين بصفوف جيش الاحتلال.
3- الأهم التطبيع مع ظاهرة "يورديم" نفسها بوصفها أمرًا واقعًا ربما يدفع إلى المزيد من الهجرات العسكرية في المستقبل.(يورديم: مصطلح يستخدمه الإسرائيليون لوصف اليهود الذين يغادرون الدولة اليهودية بعد أن هاجروا إليها في وقت سابق).

فمن المرجح أن تكون الهجرة منخفضة من المجتمعات اليهودية في الشتات في المستقبل المنظور، حيث أن الكيان المؤقت الآن لم يعُد دولة هجرة كما كان عليه في العقود الخمسة الأولى من تاريخه.

- **الأزمات الاقتصادية**

في مقال لـ"نسيم بن دافيد"، الاقتصادي الإسرائيلي، في صحيفة مكور ريشون، قال فيه ان "الاقتصاد الإسرائيلي المحلي تراجع منذ الربع الثاني من 2020 بأكثر من 28%، مسجلًا أسوأ مستوى منذ نحو 40 عامًا، كما انخفضت واردات السلع والخدمات بنسبة 41.7% على أساس سنوي، فيما تراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص بنسبة 43.4%". وبحسب بن دافيد، فإن "معدل النمو السكاني في إسرائيل هو من بين أعلى المعدلات في الشرق الأوسط، ومن بين 20 دولة، فإن إسرائيل في المرتبة الخامسة، وأن عددًا كبيرًا من الأطفال لكل أسرة يثقل كاهل اقتصادها، ويزيد من الفقر، إضافة لذلك، سيؤدي ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية في إسرائيل مستقبلا إلى انخفاض مستوى رأس المال لكل موظف فيها، وانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي لكل موظف ." كما وأن "معدلات العجز المالي لإسرائيل ارتفعت إلى 100

مليار شيكل، ما يوازي 9.1% من الناتج المحلي العام، ويتوقع أن يزيد هذا العجز بفعل سياسة الإنفاق للحكومة، مقابل تراجع المداخيل لخزينة الدولة، التي اقترضت عام 2020 137 مليار شيكل، مقابل 43.6 مليار شيكل في الفترة الموازية لها في 2019، وهذه الديون ستثقل كاهل إسرائيل لعشرات السنين". وأكد أن "الوضع الاقتصادي النسبي لإسرائيل في الشرق الأوسط قد يتغير سلبًا، إذا لم يكن هناك تغيير في درجة عدم المساواة بتوزيع الدخل، والاتجاهات الديموغرافية التي تميزها، مقارنة بهذه الاتجاهات في دول الشرق الأوسط الأخرى، من خلال زيادة الموارد المخصصة للتعليم".

وفي ظل حكومة متطرفة يقودها نتنياهو، يسود الحديث عن أزمة اقتصادية تلوح في الأفق، نتيجة الإصلاحات القضائية التي حدّدها ليفين، والتي دفعت برؤساء البنوك في الكيان المؤقت للحديث عن ملامح الأزمة الاقتصادية المتوقعة، خاصة مع ارتفاع معدل نقل الأموال من الكيان إلى البنوك الخارجية بعشرة أضعاف من المعدل الطبيعي. وقد قام مجموعة من الخبراء والمختصين في المجال الاقتصادي ومسؤولون سابقون في البنك المركزي ومستشارون سابقون لنتنياهو، بتوجيه رسالة لنتنياهو حذروا فيها من أن الإصلاحات القضائية تمثل خطرًا على الاقتصاد الإسرائيلي.

وكانت شركة Papaya Global، قد أعلنت سحب أموالها من البنوك الإسرائيلية، بالإضافة إلى حوالي 37 شركة أخرى أقدمت على الفعل نفسه، على خلفية مخاوف المستثمرين من الخطة الحكومية لإصلاح النظام القضائي. كذلك يفعل الإسرائيليون، حيث يلجأون إلى تحويل أموالهم إلى الخارج. وخلال الأسابيع الثلاثة الماضية، تم سحب حوالي أربعة مليارات دولار من إسرائيل وتحويلها إلى بنوك أجنبية في الولايات المتحدة وأوروبا.

- **ارتفاع وتيرة العمليات المقاومة في الضفة الغربية والقدس:**

إن تصاعد وتيرة العمليات الفلسطينية لا سيما الفردية منها، وإسقاطها أعدادًا من القتلى والجرحى في صفوف الكيان المحتل، في ظل الضعف المتزايد للسلطة الفلسطينية إلى درجة شبه عجز عن العمل وانعدام الحكم. بالتوازي مع ذلك، فإن الوضع في هذه الساحة يتحدى الموقف السياسي للكيان ويضعه امام تحديات داخلية، كونه على شفا الغليان مع توجّه جيل الشباب الفلسطيني الجديد إلى انتهاج الفكر المقاوم، دون بديل. فقد سعى كيان الاحتلال عسكريًّا وأمنيًّا، عبر منظومته، لمواجهة العمليات الفردية بشتى السبل والوسائل، غير أن كل جهود المنظومة الأمنية والعسكرية كانت دون جدوى أمام الإرادة الفلسطينية، وتحديدًا منفّذي هذه العمليات على اعتبار أنها غير مرتبطة بهرم تنظيمي. ومن أسباب الفشل الإسرائيلي أن العمليات الفردية ذاتية التنفيذ، ومن ينفّذها أشخاص من خارج إطار الشك الأمني الإسرائيلي، ولا يمكن تتبُّعهم، إضافة إلى ردود الفعل الشعبية المناصرة لهذه العمليات. الأمر الذي يزعزع استقرار الكيان وأمنه ويجعله بشكل يومي عرضة للاستهداف ما يفقد ساكنيه الشعور بالأمن والأمان ويدفعهم إلى الهجرة، في ظل استنزاف لكل قدراته العسكرية والأمنية.

- **اهتزاز ثقة الإسرائيليين بمؤسسات الدولة:**

لا يزال الجيش يحظى بأعلى نسبة ثقة في الشارع الإسرائيلي، هذه الثقة التي تغيب عند الحديث عن الدولة ومؤسساتها السياسية والقضائية. إذ أن ضعف الثقة بالمنظومة الحزبية الإسرائيلية هو نتاج لفشل الأحزاب السياسية، خلال السنوات الماضية، في الوصول إلى ائتلاف سياسي مستقرّ يحكم الدولة كما كان سابقًا، في ظل تصاعد الخطاب الديني العنصري في اسرائيل.

- **الصراعات الثقافية في المجتمع الإسرائيلي:**

بحسب المحلّل الإسرائيلي، روغل ألفر، يشكّل صراع الثقافات في المجتمع الصهيونيّ، من الأسباب الدافعة للزوال والتفكك، كما وانفلات الحوار داخل المجتمع الإسرائيليّ، وعلى نحوٍ خاصّ في وسائط التواصل الاجتماعيّ، في ظل اختفاء ظاهرة الانتقاد والنقد، على حدّ قوله.

ثانيًا: أخبار وتصريحات مسؤولي الكيان المؤقت حول التفكك والانقسام الداخلي:

أ- فيما يتعلق بالجيش والشرطة:

- دعا رئيس الأركان الإسرائيلي السابق دان حالوتس، إلى تملُّص الجنود في حال تمَّ تمرير الانقلاب القضائي. وقال حالوتس إن "التملص في ديمقراطية شيء، والتملص بدكتاتورية شيء آخر. اعتقد أن الجنود، والضباط، وآخرين الذي سيلاحظون أنه توجد هنا ديكتاتورية، وهم لم يأتوا ليكونوا مرتزقة لديكتاتور".
- قال اللواء في الاحتياط، ورئيس شعبة العمليات سابقاً، إسرائيل زيف، إنه "حتى لو كنت أؤيد هذا الكلام فانه من الخطير جداً قوله. اتفهّم رغبة حالوتس وكثيرين، ومنهم أنا، التحذير من الخطوات التي تبدو مسَّاً بديموقراطيتنا. ومن جانب آخر، لدينا مسؤولية، الأولاد يتجندون، يذهبون إلى الجيش، وماذا يفترض ان يفعلوا مع هذا الكلام، أن ينسوا التجنيد، وينتظروا إلى أن تتوضح الأمور".
- حذّر رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) رونين بار وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير من عواقب تصعيد إجراءات الشرطة الإسرائيلية في القدس الشرقية، وطالبه بتخفيفها، وحذّره من أن سلوكه يؤجج المشاعر، وقد يتسبب باندلاع حريق واسع في هذا الوقت الحساس.
- الرائد (احتياط أ): " أطلب من إخوتي وأصدقائي، قادتي وجنودي، يمينيين ويساريين، علمانيين ومتدينين، أبناء الطوائف والقطاعات: اخرجوا إلى الشوارع وأسمعوا صوتكم. قوموا بكل خطوة احتجاج قانونية قبل أن يصبح الوقت متأخرا جدا. لا أكشف اسمي بالكامل لأنني أخاف. أخاف من زعران لوحة المفاتيح، من أن يلاحقوا عائلتي وأولادي. أخاف من أن اكون مسجلاً ومشاراً إليه من قبل سلطة مستبدة، وأن أُصنف إلى الأبد خائناً وعدواً للشعب. أخاف من أن الوضع هنا ظلامي وعنيف ومخيف. هذه ليست الدولة التي عرفتها، هذه ليست حكومتي، وهذا لم يعد جيشي".
- عضو الكنيست بيني غانتس: "إن تدخل المستوى السياسي في العمل الميداني للشرطة فيما يتعلق بالمظاهرات يضر بأعمق أسس ديمقراطيتنا ويهدف إلى ترويعها. المسؤولية تقع على عاتق نتنياهو، الذي باع الدولة إلى أناس غير مسؤولين الشعب ويواصل تقويض صلاحيات المستويات المهنية طوال الوقت ".
- رئيس الأركان السابق ، عضو الكنيست غادي إيزنكوت: "انضممت اليوم إلى الاحتجاج الاحتياطي" إخوة في السلاح "، آلاف الوطنيين الذين يحبون الدولة ، مسيرة مؤيدة للجميع: لصالح دولة "إسرائيل" كما نريد أن نراها - ديمقراطية ، يهودية ، قوية ، قوية وشامل".
- رئيس معسكر الدولة بيني غانتس: "صمت رئيس الوزراء ووزير الدفاع في مواجهة الاعتداءات على رئيس الشاباك ، على قادة الجيش الإسرائيلي وضباط الشرطة والنظام بأكمله - مدوية وخطيرة. لا يوجد طرف ولا شخص يضعف من قوة النظام الأمني مثل بن غفير وعصابته"، وأضاف "إن عدم مسؤوليتهم يقوض الأسس

الحديدية لأمن "إسرائيل" ، و سلوكهم غير المسؤول وتصريحاتهم الغريبة تقوض الردع. نحن في وقت حساس ومعقد - وفي هذا الوقت يتعين على نتنياهو إقالة بن غفير من منصـــبه على الفور، وتعيين مكانه وزيرا يدرك حجم المسؤولية ويستبعد المتطرفين من مركز القرارات التي تعتمد عليها حياة الانسان ".

ب- فيما يتعلق بالإصلاحات القضائية:

- في نص الرسالة الموجهة من المئات من القادة السابقين في الجيش والمؤسسة الأمنية الإسرائيلية إلى هرتسوغ: "إننا نلجأ إليك في هذه الســاعة المصـيرية، ونعرب عن قلقنا بشــأن التحركات التشـريعية المتسرـعة. إن هذه التحركات هي جزء مما يُعرف بالإصـلاح، لكنها تشـكل انقلاباً على النظام، سـيكون مدعاةً لبكاء أجيال، وتُظهر البيانات الأخيرة جميعها أن الأغلبية العظمى من المواطنين تعارض طبيعة هذه التحركات الأخيرة بشدة".
واعتبرت الرسالة أيضاً أن الخطة الحكومية سوف تشكل مخاطر حقيقية على المنعة الوطنية، وعلى موقع إسرائيل بين الأمم، وعلى أمنها واقتصادها، وعلى العلاقة الحيوية بالشعب اليهودي في الشتات، وستسمح بإخضاع جميع آليات الدولة لأغلبية ائتلافية عارضة، من دون فصل حقيقي بين السلطات. وشددت على أنه في الحالات التي تتعرض فيها سيادة القانون واستقلال القضاء للخطر، فإن أول مَن يتضرر هم جنود الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن وحمايتهم الجسدية والقانونية، وسيكون إلى جانبهم المواطنون المستضعفون الذين ستؤدي التغييرات إلى زيادة إضعاف حمايتهم.
- الدائرة اليهودية في جهاز الشاباك قامت خلال الشهر الأخير بتوسيع نشاطها الهادف إلى مراقبة مَن تصفهم بأنهم فوضويون يساريون ينشطون في الاحتجاجات المناهضة لـ"خطة إصلاح الجهاز القضائي"، وفي الاستعدادات لتنظيمها، وتصدر عنهم أقوال تنطوي على تحريض ضد وزراء كبار في الحكومة الإسرائيلية الحالية. وقال جهاز "الشاباك" إنه مسؤول بموجب القانون عن الحفاظ على أمن الدولة، وعلى إجراءات النظام الديمقراطية ومؤسساته من أي تهديدات إرهابية وتخريبية وتآمرية، وأي نشاطات تجسُّس وكشف لأسرار الدولة. وأكد أن الجهاز يعمل، وسيستمر في العمل، وفقاً لغاياته بموجب القانون فقط، بهدف الحفاظ على أمن الدولة وسكانها.
- أوضـــح لبيد أنه لن يتنازل عن مطلبه بوقف الإجراءات التشرـــيعية المتعلقة بإدخال تغيير على المنظومة القضـائية. كما أبدى غانتس موقفاً مماثلاً، وأكد وجوب منع تسـييس القضـاء، والعمل على تنظيم التوازن بين السلطات الثلاث والحفاظ على استقلالية الجهاز القضائي من خلال قانون أساس.
- كثّف رئيس الكيان يتسحاق هرتسوغ مساعيه لتسوية الأزمة الناجمة عن "خطة إصلاح الجهاز القضائي" التي طرحتها الحكومة الإسرائيلية من خلال وزير العدل ياريف ليفين. وحثّ هرتســـوغ على ضرورة قبول طرحه لاحتواء الأزمة، كما دعا إلى تحقيق توافُق واسع، بقدر المستطاع، لمصلحة دولة إسرائيل ومواطنيها.
- حذّر المســتشــار القانوني للجنة البرلمانية المحامي غور بلاي من أن مشرــوع القانون ســيؤدي إلى تقليص كبير للغاية للرقابة القضائية على عملية سنّ قوانين، وأشار إلى أن من شأنه أن يثير توترات بين القضاة، وأن يؤدي إلى مسّ ثقة الجمهور بالمحكمة.
- اتّهم وزير العدل الإسرائيلي ياريف ليفين [الليكود] المســـتشـــارة القانونية للحكومة الإسرائيلية غالي بهراف - ميارا ورئيسة المحكمة العليا إستير حيوت بالسعي لتنفيذ انقلاب ضد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. وادّعى ليفين أن محاولة عزل رئيس الحكومة غير قانونية، وتدوس على الخيار الديمقراطي، ولا تختلف عن الانقلاب الذي يتم تنفيذه بالدبابات.
- يائير غولان - لواء احتياط وعضو كنيست سابق والنائب السابق لرئيس هيئة الأركان العامة: "علينا أن نقاتل ضد الضم. أو بلسان أكثر إيجابية، علينا أن نقاتل من أجل الانفصال عن الفلسطينيين، من أجل تحديد حدود

إسرائيل، ومن أجل اتفاق سلام على أساس حلّ الدولتين، ومن أجل الدفع بهذا الحل، حتى من دون الوصول إلى اتفاق. لذلك، فإن الاحتجاجات لن تكون كافية. الجهات التي تسعى للضم، هي ذاتها الجهات السياسية الأكثر تصميماً وأيديولوجيةً وعنفاً، من دون ضوابط. من خبرتي الشخصية كقائد منطقة الضفة، وعموماً، إن الصراع معها لن يكون ممتعاً وراقياً، أو مخففاً. تفكيك الديمقراطية وتفكيك سلطة القانون ضروريان للضم، ولذلك، هما مهمان بالنسبة إلى كلٍّ من سموتريتش وروتمان وبن غفير وماعوز وأصدقائهم. لن يتنازلوا عن قدرتهم على تحقيق أهدافهم هنا، والآن. علينا نحن، المعسكر القومي الحقيقي، المعسكر الصهيوني الحقيقي، أن نفهم أنه ومن دون عصيان مدني واسع، يتضمن تظاهرات كبيرة في منتصف الأسبوع، وإضرابات واسعة، على الرغم من تكلفتها العالية، لن نكون قادرين على وقف الحكومة وإبعادها عن سياستها المتطرفة والهدامة لمستقبل إسرائيل ومصير المشروع الصهيوني".

- وزير العدل السابق، جدعون ساعر: "هذه الحكومة لا يهمها سوى شيء واحد هو تحطيم مؤسسات الدولة".
- وزير العدل السابق، جدعون ساعر: "يسعون لتفكيك أسس النظام القضائي، وتحويله إلى قضاء خاضع لهم، وخائف منهم، ومصاب بالشلل، من خلال إخضاعه لبند توزيع غنائم التحالف الحكومي اليميني، يقوم بها مجموعة من الفوضويين المتطرفين الذين يريدون تفكيك النظام القضائي، ولهذا الغرض يعتبرونه عدوا للمجتمع الإسرائيلي، ما يجعله مشلولا، ولا يجرؤ على محاربة الفساد".
- قال وزير العدل الإسرائيلي ياريف ليفين أنه لن يجمد "ولو لدقيقة واحدة" العملية التشريعية المتعلقة بالإصلاحات القضائية المقترحة التي أثارت تنديدات واسعة النطاق على الصعيدين المحلي والعالمي.
- رئيسة المحكمة العليا آستر حايوت أن "هناك محاولات خطيرة تجري لتسييس النظام القضائي، وتقويض ثقة الجمهور به".
- رد زعيم المعارضة يائير لابيد على نتنياهو بالقول أن "الفوضى بسبب حكومتكم المجنونة. إن الضرر الذي يلحق بالاقتصاد والأمن هو بسبب التشريعات المجنونة التي تقودها. ان فقدان وحدة الامة نتاج مباشر لتحريضكم المتواصل ".
- رئيس وزراء العدو السابق أولمرت مهاجمًا حكومة نتنياهو: المظاهرات والخطابات لا تكفي يجب خوض حرب حقيقية وجهًا لوجه ضد الانقلاب على القضاء.

ج- فيما يتعلّق بالانقسام:

- نفتالي بينيت: "إسرائيل تقف أمام اختبار حقيقي، وتشهد حالة غير مسبوقة تقترب من الانهيار، وتواجه مفترق طرق تاريخي".
- أشار رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك، في مقال لصحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، أنه يخشى من أن تنزل بإسرائيل لعنة العقد الثامن التي أصابت دولًا يهودية سابقة، محذرًا من "التحريض المنفلت دون أي كوابح، والانقسامات الداخلية المتعاظمة من سنة لأخرى".
- وزير الدفاع الاسرائيلي السابق بني غانتس، قال: "إن المخاوف من سيطرة الفلسطينيين على إسرائيل في المستقبل ليست بعيدة، وإن اسرائيل ستتقلّص خلال السنوات المقبلة".

- أقر مراسل الشؤون العسكرية في "راديو إسرائيل" إيال عاليما بوجود انشقاق داخلي قائم في المجتمع الإسرائيلي، مؤكدا أن الصراع لا يدور بين اليمين واليسار، بل هو خلاف بين اليمين المعتدل واليمين المتطرف في أقصى الخارطة اليمينية.
- حزب الليكود في بيان رسمي: "نأمل ألا يكلف ليبرمان أحد أفراد العصابات لقتل نتنياهو مقابل مبلغ مائة ألف دولار كما كشف النقاب مؤخرا عن ذلك، ليبرمان يجب أن يتوقف عن الهلوسة."
- قال لبيد إن تخصص بن غفير هو "البحث عن المذنبين، بعيدا عن نفسه"، وخاطبه بقوله "أنت المسؤول، تحمل المسؤولية بدلا من البحث طوال اليوم عن شخص تلقي عليه اللوم"، وتابع "هذا الرجل لا يعرف كيف يفعل أي شيء، يعيش في تطبيق تيك توك ويبحث عن شخص ما لإلقاء اللوم عليه"، مشيرا إلى أن أعضاء الحكومة الحالية "يلومون اليساريين ورجال القضاء، ويفعلون كل شيء ما عدا القيام بعملهم".
- اتهم بن غفير الحكومة السابقة التي تناوب على رئاستها نفتالي بينيت على مدار عام ونصف العام، وقال إنها تركت فجوة سوداء في وزارة الأمن القومي، ودمرا الأمن الشخصي للإسرائيليين وتسببا في تصاعد الإرهاب.
- الناطق باسم الجيش الإسرائيلي، سابقاً، والمحلل الاستراتيجي والإعلامي، آفي بنياهو: "دولة إسرائيل في سنواتها الـ 75، متبلبلة، متجزّأة، مشرذمة، ومنقسمة. في حياة أمة، 75 سنة هي لا شيء، لكن عندنا، في ما الهيكل الأول، والهيكل الثاني، لم يتجاوزا هذا العمر – نحن في مجموعة مخاطر حقيقية، موضوع وراثي يجب الحذر منه. وضعنا القومي الكئيب يجلب معه ذكريات وقصصاً عن الانقسام في الخمسينات من القرن الماضي في الحركة الكيبوتسية، الذي مزّق مستوطنات ومجتمعات وعائلات. أيضاً في أيامنا الحالية، في السجال السياسي حول - نعم بيبي (نتنياهو) - لا بيبي، وحول الإصلاحات القضائية، وعموماً، يُلحظ الانقسام في النموذج الأحدث، يمكن ملاحظته على الشبكات الاجتماعية، واللغة المنحطة، في الشرخ وفي المواجهات العلنية بين صحفيين حتى داخل المؤسسة نفسها، وهكذا دواليك". وشدّد بنياهو، على أن "الكراهية، الانقسام، تضرر وتفكك المجتمع، أخطر وأفظع من أي إصلاحات. وإذا لم تكن هنا دولة سويّة وقوية، مع مجتمع صحي ومتكتل أمام تحدياتنا الأمنية والاقتصادية وغيرها – قطار الجبال الذي نهوي فيه الآن سيتحطّم".

الخاتمة

بناءً على ما تقدّم، نرى أن هناك قاسم مشترك واحد يجمع بين هذه التصريحات والتحذيرات، وهو الخوف من سقوط الكيان المؤقت، وانهياره، وعدم وصوله لعامه الثمانين، سواء لأسباب داخلية ذاتية تتعلق بغياب الانسجام بين مكوناته، وأدائه الحكومي السيء، وإمكانية تراجع الأغلبية اليهودية في الدولة، أو لعوامل خارجية متعلقة بتنامي المخاطر الأمنية والتهديدات العسكرية التي تحيط بالدولة من كل الجهات. الامر الذي سيدفع الكيان المؤقت لأن يبقى في حالة استنفار عسكري دائم، ومنح كل مواجهة منها صفة "المعركة الوجودية"، بهدف تحشيد جميع المكونات الإسرائيلية خلف الجيش، وتبريد الخلافات الداخلية. مع الملاحظة، أن التحذيرات والمخاوف من انهيار الدولة، صادرة عن نخب قيادية من صفها الأول ما يؤكّد على المخاوف الإسرائيلية من احتمال وقوع الكيان المؤقت في فخ الاحتراب الداخلي.

فمن يحكم الكيان المؤقت اليوم، هم المستوطنون وقوى التعصب والتطرف اليميني، الذين ستكون نهاية الكيان على أيديهم. إذ أصبح هذا الكيان بأزماته الداخلية وانقساماته يشكّل خطرًا على نفسه، كما على على العالم، ما ينذر بقرب انزلاقه نحو المزيد من التفكك والزوال.